ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
Sumaya Saeed Khaled
University of Dohuk
College of Human
SciencesEmail : :
samya.saeed@uod.ac

Dr.. Muhammad Saeed Hussein
University of Dohuk
College of Human
SciencesEmail :
Muhammad.saeed@uod.ac

Keywords:
Social conditions, Urban women, Women's work, Political participation.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	3 Apr 2024
Accepted	30 Jun 2024
Available online	1 Jul 2024

The Social Conditions of Urban Women in Duhok City - An Analytical Study

A B S T R A C T

This study aimed to analyze the social conditions of urban women in Duhok city, as the role of women as mothers is considered one of the most important roles in family life, and primarily in the lives of children. The role of the mother, whether in rural or urban environments, is multifaceted. Today, we find her in urban environments undertaking several roles as a natural result of the social changes accompanying urbanization, which has expanded the scope of her activity within her family. This expansion may lead to conflicts in these roles or may be characterized by cohesion and harmony. In all cases, it reflects on the family and on the socialization process, as it combines the biological formation of the child with the social growth needs on the other hand.

It can be said that urbanization has created internal conflicts for women, as choosing their role in life has become significantly complicated due to various pressures. On one hand, they are subject to the pressures of tradition and biological nature, which push them towards household chores and motherhood. On the other hand, there are opportunities available to them in the world of employment and wage labor. Women face obstacles in their choices due to four factors: marriage, household chores, childbirth and child rearing, and employment. The study used a descriptive-analytical approach.

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss16.3543

الأوضاع الاجتماعية للمرأة الحضرية في مدينة دهوك - دراسة تحليلية

م.م.سميه سعيد خالد / كلية العلوم الإنسانية قسم الاجتماع في جامعة دهوك
آ. د. محمد سعيد حسين/ كلية العلوم الإنسانية قسم علم الاجتماع في جامعة دهوك

الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأوضاع الاجتماعية للمرأة الحضرية في مدينة دهوك، حيث أن دور المرأة كأم يعتبر من أهم الادوار في الحياة الأسرية، وفي حياة الأبناء بالأساس، والأم سواء في البيئة الريفية أو الحضرية تتعدد أدوارها، واليوم نجدها في البيئة الحضرية تقوم بعدة أدوار كنتيجة طبيعية للتغيير الاجتماعي المصاحب للتحضر، الأمر الذي وسع من مساحة فعاليتها في أسرتها، وقد يحدث صراع في هذه الأدوار أو يسودها التماسك والانسجام، وفي جميع الحالات

تـنعكس علـى الاسـرة وعلـى عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة بإعتبارهـا تجمـع بـين التكـوين البيولـوجي للطفـل واحتياجات النمو الاجتماعي من ناحية أخرى.

ويمكـن القـول بـأن البيئـة الحضـرية ولـدت صـراعات داخليـة للمـرأة، لأن اختيـار المـرأة لـدورها فـي الحيـاة أصـبح معقـداً إلـى حـدٍ كبيـر، وذلـك لتعرضـها لضـغوط قـوى عديـدة، فهـي مـن ناحيـة تخضـع لضـغوط التقاليـد والطبيعـة البيولوجيـة التـي تـدفعها فـي اتجـاه الاعمـال المنزليـة والأمومـة، ومـن ناحيـة أخـرى الفـرص التـي أصـبحت متاحـة أمامهـا فـي عـالم الوظيفـة والعمـل بـالأجر، ويواجـه اختيـار المـرأة العقبـات نتيجـة لأربعـة عوامـل: الـزواج، الأعمـال المنزليـة، إنجـاب الاطفـال وتـربيتهم، والوظيفـة. وقـد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

كلمات إفتتاحية: الأوضاع الاجتماعية، المرأة الحضرية، عمل المرأة، المشاركة السياسية.

مدخل:

إن أي محاولـة لفهـم ومعرفـة الأوضـاع الاجتماعيـة (Woman Statues) للمـرأة لا بـد مـن التطـرق الـى مراحـل مهمـة مـن أنمـاط حياتهـا مـن خـلال عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة لإعـدادها وفقـاً لمعـايير المجتمـع وعمليـة الـزواج التـي تـتحكم بهـا هـذه المعـايير والقـيم الاجتماعيـة، ولغـرض فهـم تلـك الاوضـاع التـي تمـر بهـا المـرأة لا بـد مـن التطـرق إلـى مراحـل تكـوين العائلـة التـي تكـون المـرأة مـن أهـم العناصـر فـي تكوينهـا واسـتمرارها، حيـث تعتبـر "العائلـة" أقـدم المؤسسـات الاجتماعيـة المنظمـة التـي ابتكرهـا الانسـان ولـم يكـن اقـدم منهـا إلا الشـكل البـدائي للتجمـع الانسـاني بصـورته الحيوانيـة القريبـة، وهـي صـورة معبـرة عـن المرحلـة الاولـى للعلاقـات الجنسـية الآدميـة فـي التـاريخ المتمثلـة بالعلاقـات الجنسـية الجماعيـة للبشـر الأوائـل فـي الطـور الوحشـي مـن حيـاتهم والتـي كانـت علاقـات حـرة مـن طبيعـة حيوانيـة غيـر مـؤطرة بأعتبـارات ثقافيـة أو اجتماعيـة وهـي مسـوقة فقـط بقـوة الـدافع الجنسـي والكيفيـة الحيوانيـة لتصـريفه. وكـان تكـوين العائلـة هـو التجسـيد الأول للحيـاة الاجتماعيـة بشـكلها الجنينـي وهـو ابتكـار عقلـي وارادي وانتـاجي للتوصـل الاجتمـاعي الـى ميـدان التنظـيم (جاسـم، 1986: 206).

ومنـذ العقـود الاخيـرة مـن القـرن الماضـي ولحـد الآن ازداد الاهتمـام بـالمرأة ومـا يـرتبط بهـا مـن قضـايا وإشكاليات تتعارض مع ثقافات المجتمعات المحلية في معظم البلـدان. وقـد ازداد هـذا الاهتمـام خصوصـاً بعـد بروز وظهورالحركات النسوية وحركات آخرى مطالبة بالحقوق المدنية الانسانية لجميع الشـرائح الاجتماعيـة بدون تمييز، فمنذ العقد ما قبـل الاخيـر مـن القـرن الماضـي و تحديـداً (1975-1985) بـدأت الحكومـات تهـتم

باوضاع المرأة في كافة المجالات وتعمل على تحسينها من خلال تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة.

وفي هذا الإطار سنحاول دراسة الأوضاع الاجتماعية للمرأة الحضرية في مدينة دهوك وفق المحاور التالية:

أولاً: الأوضاع الأسرية وانعكاساتها على ممارسة العنف الممارس ضد المرأة:

لقد عانت المرأة الكثير من التهميش من حقها الإنساني في الحياة ومدى مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات وهذا ما يشهد به التاريخ الإنساني عبر العصور (عبدالأمير، آخرون، 2014)، وضمن الإطار الضيق والعام للعائلة فقد تم التعامل مع المرأة كجانب اقتصادي، ولم يخلو الزواج من هذا العامل والذي استحوذ على الحيز الاكبر في العلاقة الزواجية بين الرجل والمرأة في جميع مراحلها، لذلك فإن تتبع تاريخ الحضارات القديمة، يكشف عن الطابع التجاري للزواج وتبدو عملية الزواج منذ العقد الاول وحتى فسخ العقد وكأنها صورة أمنية لمعاملة تجارية كاملة واصبح المغالات في المهور دوافع مادية بالاضافة الى الدوافع المعنوية وجزءاً من طبيعة المراحل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، وظل المغالات في المهر الدليل الذي لا يضع المرأة في موضع المقايضة بثمن محدد، لذلك يعتبر المهر الذي يقدم للعروس من قبل العريس الذي يقبضه والد العروس بمثابة ثمن لسلعة مشتراة بشروط مالية ومادية محدودة ومدرجة في عقد رسمي أو شبه رسمي وهو محكوم بأعراف اجتماعية لا يوجد فيها أي إشارة الى الجانب الوجداني والعاطفي بين الزوجين بل يعادل قيمة المرأة في ما يقابلها من الاموال والحلي ومواد التبرج والتزين.

في ظل هذه الأوضاع نشأت المرأة التي تعمل بكل قوتها في الحفاظ على سلطة الرجل والعرف الاجتماعي من خلال التنشئة الاجتماعية التي تجعل المرأة نفسها بنفسها من المحافظة على ذلك العرف والقيام بالوظائف المناطة لها اجتماعياً ضمن الحيز الأسري الضيق حسب خصائصها البيولوجية، ولا شك في أن الحديث عن التنشئة الاجتماعية في الاسرة و تنميط الأدوار الاجتماعية للأفراد و التي تقع بمجملها على عاتق المرأة دوراً مهماً، لذلك لا بد من الوقوف عند مفهوم التنشئة الاجتماعية "Socialization" والذي يعني عملية التطبيع الاجتماعي والذي حاز على اهتمام علماء الاجتماع و الانثروبولوجيا و علم النفس في الجزء

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الأخير من ثلاثينات القرن العشرين ليصف العمليات التي يصبح الفرد بواسطتها عضواً فعالاً في مجتمعه (الخالدي والبرواري،2013: 112-113).

كما أن الاسرة هي وليدة رابطة الزواج والقيم التي تنظم العلاقات الأسرية هي نفسها القيم التي تنظم رابطة الزواج منذ بداية تكوينها ولها تأثير كبير على التوافق والتوازن في العلاقات بين الجنسين، فلا بد من الإشارة الى الزواج وكيفية اختيار الشريك من قبل الفتاة ومدى قدرتها على اتخاذ قرار الارتباط و الاختيار للزواج كأهم قرار يدخلها في مرحلة جديدة من حياتها، والزواج نفسه كنظام اجتماعي يختلف حتى بين الأوساط الاجتماعية في المجتمع الواحد تبعاً للقيم والمعايير والأعراف المتعلقة به، بالاضافة إلى اختلافه بين الفئات الاجتماعية الغنية والفقيرة والريفية والمتحضرة وفي مرحلة زمنية إلى أخرى في معظم مجرياته ، ويرجع السبب في ذلك إلى التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تحدث في المجتمع (مرنيش، 2006: 19)، وهذه التغييرات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تنشئة الإناث وتوفير مساحة من الحريات في اتخاذ بعض القرارات التي تتعلق بمصيرهن من الناحية الاجتماعية خصوصاً فيما يتعلق بالزواج واختيار الشريك.

تزامناً مع انتشار الزواج المبكر في المجتمع الكوردي، فأن هناك مظاهر أخرى للزواج كانت منتشرة وتمارس في كل المجتمعات وبين كل الطبقات الاجتماعية ما عدا الديانة المسيحية التي تعتبر من المحرمات وهي تعدد الزوجات و زواج البدل أو ما يسمى (كصة بكصة) كما أن الزواج البدل كان يمارس كبدل للثأئر وجميع هذه المظاهر كانت تمارس الى وقت قريب في المجتمع الكوردي عن طريق استغلال الإناث في حل المشاكل الاجتماعية بين العوائل أو بين العشائر.

من هذا المنظور يمكن القول بأن العوامل الاجتماعية هي التي تشكل نمط حياة المرأة وطبيعة تفكيرها، وهي التي تؤدي إلى استمرارية الاعتداء عليها، كونها حصيلة مجموعة من المواقف المتعلقة بالعادات والقيم الراسخة في المجتمع وعلى نطاق واسع حول طبيعة العلاقة بين المرأة والرجل وطبيعة دورها في الحياة العامة، وطبيعة قدرتها مقارنة بقدرات الرجل، كما تعمل هذه القيم والمواقف على توفير الأساس الإدراكي للتوجه نحو العنف فالمواقف التقليدية التي تعد المرأة تابعة للرجل أو ذات دور نمطي تعمل على تكريس الممارسات الشائعة التي تنطوي على العنف والإكراه والتي تبرره بوصفه شكلاً من أشكال الحماية للمرأة أو التحكم بها.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ويمكن الإشارة إلى أن البنية الاجتماعية والثقافية في المجتمع الكوردستاني كغيره من المجتمعات التقليدية ينظر إلى المرأة كشرف العائلة والذي أدى إلى ممارسة العنف بشكل ممنهج ضد النساء من مختلف الفئات والطبقات والديانات، وهذه الأوضاع كانت ولا زالت سارية في المجتمع الكوردستاني بشكل واسع إلى حين إجراء بعض التعديلات وتشريع بعض القوانين التي تجرم الأعتداءات على أساس الجنس على المرأة منها صدور القانون الخاص بتجريم ختان الإناث في (2008) والذي ينتشر بشكل كبير في منطقة اربيل و السليمانية، وصدور القانون الخاص بالعنف الاسري والعنف ضد المرأة في (2011) التي أشارت في بنوده إلى منع كل أشكال العنف ضد المرأة منعاً باتاً، والممارس له يتعرض إلى جزاءات قانونية كبيرة خصوصاً المتعلقة بجرائم القتل على أساس الشرف.

ومن الجدير بالذكر بأن هذه الجرائم قد إنتشرت بشكل واسع في المجتمع الكوردستاني خصوصاً في أعقاب تشكيل حكومة كوردستان عام (1992)، و قد استمرت هذه الجرائم وبلغت مجموع النساء اللواتي قتلن في الاقليم إلى الألاف والذي كان سبباً في التنديد الدولي لهذه الممارسات مما دفعت الحكومة في اقليم كوردستان تلجأ إلى إنشاء ملاجيء كبيئات آمنة وخاصة لحماية النساء من العنف الاسري والاجتماعي ومن جرائم القتل على الشرف.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وقد أشارت التقارير السنوية التابعة لمديرية مناهضة العنف ضد المرأة في الأقليم إلى ارتفاع مستويات العنف ضد المرأة قد ازداد في السنوات ما بعد (2010) و بحسب ارقام المديرية العامة لمكافحة العنف ضد النساء فإنه بمقارنة مستويات العنف ضد النساء في الفترة بين (2010-2015)، فإن التعامل العنيف ارتفع بنسبة 21.9%، ولكنه بمقارنة معدل العنف ضد المرأة في عام (2010) مع نسبته في عام (2015) فإن معدل العنف قد ازداد بنسبة 62.9%، و ازدادت نسبة العنف من عام (2014- 2015) بنسبة 50%. كما اشارت مديرية مكافحة العنف ضد النساء إلى أنه تم تسجيل أكبر عدد لحالات القتل في (2013) حيث سجلت (55) حالة قتل للنساء، بينما سجل اقل عدد في (2014) بـ(32) حالة، في حين بلغت نسبة انتحار النساء في (2015) بـ(64) حالة فيما سجلت الاقل منها في عام (2013) بـ(36) حالة.

كما أن نسبة حرق النساء بلغت في (2010) بـ(299) حالة، وفي(2014) بـ(197) حالة، وأكبر نسبة انتحار النساء عن طريق الحرق لانفسهن كان في عام (2010) والتي بلغت بـ(142) حالة، بينما كانت في (2014) بـ(97) حالة، وفي (2014) تم تسجيل أكبر عدد من حالات تعذيب النساء من قبل اسرهن و بلغت نسبة الشكاوي من قبل النساء بـ(6673) حالة،

والعجج الأقل كان في (2013) والتي بلغت بـ(3528) حالة. كما أشارت احصاءات المديرية إلى تسجيل أكبر مستوى من العنف الجنسي ضد النساء في (2012) والتي بلغت بـ(170) حالة في حين كان نسبته في عام (2011) بـ(109) حالة في عموم الاقليم (المديرية العامة لمكافحة العنف ضد النساء،2010-2015). و الملاحظ أن نسبة العنف ضد المرأة في سنة (2013) سجلت أقل عدد و يمكن أن يعود السبب إلى الرخاء الاقتصادي والاجتماعي في الاقليم في سنة (2013).

أما في محافظة دهوك فكانت مستويات العنف مرتفعة جداً نسبة الى صغر حجم السكان مقارنة باربيل والسليمانية للسنوات من (2014 – 2020)، وقد استقطعت منها احصاءات العنف ضد النساء للسنوات (2010 –2013)، ولم تتمكن الباحثة من الحصول عليها لعدم توفرها من قبل المديرية المذكورة (إحصاءات مديرية العنف ضد المرأة والأسرة في دهوك، 2010-2020)، كما يتضح من الجدول (1).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

جدول (1)

يبين مستويات العنف ضد المرأة في محافظة دهوك بين عامي 2010-2020

مظاهر العنف / السنوات	القتل	الإنتحار	الحرق	حرق النفس	الأعتداء الجنسي	شكاوي العنف الأسري	الملاحظات
2010	-	-	-	-	-	-	

2011	-	-	-	-	-	-	
2012	-	-	-	-	-	-	
2013	26 (اطلاق ناري) 9 (خنق)		48				تقرير معهد الطب العدلي في الاقليم 2013
2014	5	9	13	21	32	1636	
2015	13	12	39	19	43	1999	
2016	14	19	39	31	50	1842	
2017	14	21	38	29	37	2332	
2018	15	21	32	30	35	2486	
2019	10	18	30	25	27	2446	
2020	7	28	2	43	50	4360	
المجموع	113	128	193	198	274	17101	

* إحصاءات المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة و الأسرة في أقليم كوردستان العراق / قسم الإحصاء في مديرية العنف ضد المرأة والأسرة في محافظة دهوك

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وبالرغم من هذه الاحصاءات التي نشرتها المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة والاسرة في الاقليم إلا أن هناك احصاءات اخرى من نفس المصدر تشير إلى أن مجموع النساء اللواتي قتلن في الاقليم من بين السنوات (2010-2020) يبلغ (490) إمرأة و فتاة و(612) قد انتحرن عن طريق الحرق (الجهاز المركزي للإحصاء- العراق، 2011).

جدول (2)

مستويات العنف في أقليم كوردستان للمحافظات الثلاثة 2010-2020

(ما عدا المناطق الإدارية المستقلة)

مظاهر العنف	القتل	الانتحار	الحرق	حرق النفس	الاعتداء الجنسي	شكاوي العنف الاسري	مجموع جرائم العنف

ضد المرأة في المحافظات الثلاثة							
871	17101	274	198	193	128	78	دهوك
1146	28206	227	261	410	141	107	أربيل
751	14520	212	127	245	101	66	السليمانية
2768	59827	713	586	848	370	251	المجموع

* هذه الاحصاءات محصورة للسنوات 2014-2020

وفي إحصاء آخر تبين بأن مستوى العنف في السنوات من (2010-2012) مرتفع أيضاً خصوصاً القتل بدواعي الشرف والحرق وحرق النفس وهي نتائج عن تعرض المرأة للعنف بمستوياته المختلفة والتي تعكس واقع المرأة في الاقليم بشكل عام ومحافظة دهوك بشكل خاص، علماً بأن هذه الحالات هي الحالات المسجلة فقط وقد تكون هناك المئات من الحالات التي لا تسجل في المراكز الحكومية أو مراكز الشرطة خصوصاً الاغتصاب داخل الاسرة أو ما يعرف بزنا المحارم، علماً بأنه قد تكون هناك حالات لا تسجل في المناطق الريفية النائية (شبكة النساء العراقيات، 2014)، والجدول التالي يوضح مستويات العنف ضد المرأة في الاقليم :

جدول (3)

يوضح إحصاءات مديرية مكافحة العنف ضد المرأة في إقليم كوردستان- العراق 2010-2012

حالات العنف في المحافظات الثلاثة	عام 2010	2011	2012	المجموع
القتل	49	43	46	138
انتحار	56	44	39	139
حرق	299	228	253	780
حرق النفس	143	123	105	371
التعذيب والضرب بأنواعه	1068	990	691	2749
الاغتصاب	134	109	170	413
الشكاوي ضد العنف في المراكز والمحاكم	2485	2538	3426	

ولا شك أن لجهود الحكومة في مجابهة العنف الأسري والعنف ضد المرأة بالإضافة إلى أنشاء مراكز الحماية والملاجيء الحكومية للنساء المعنفات، فإن الجهود الأخرى تمثلت في تشكيل المجلس الأعلى لشؤون المرأة في (2010) والتي لعبت دوراً مهماً في تقديم الاستراتيجيات الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة الكوردستانية في (2012- 2017).

و بالرغم مما ذُكر، يمكن ملاحظة أن فئة من النساء والفتيات في البيئة الحضرية من الطبقات الميسورة في المدن، مثل مدينة دهوك، أصبحن تتمتعن ببعض الحرية في التنقل والحركة والجرأة والشجاعة في الدفاع عن حقوقها والمطالبة بها، كما يمكن ملاحظة تواجد النساء في الأماكن العامة مثل المتنزهات والحدائق و الأماكن الترويحية وأصبحت ترتاد القاعات الرياضية والمسابح بالإضافة إلى قيادتها لمختلف أنواع السيارات، بالإضافة إلى ذلك يمكن تلمس حضورهن في المهرجانات والاحتفالات العامة بغض النظر عن طبقاتهن الاجتماعية، كما أن زيادة الوعي الثقافي عند المرأة بعدم تقبل الممارسات غير الإنسانية ضدهن من خلال توجه الكثير من الحالات التي تتعرض إلى العنف الأسري وحتى أي نوع آخر من العنف في المجتمع إلى المراكز المخصصة للعنف الأسري والتي تعمل تحت الإشراف الحكومي، و خلافاً لما كانت عليه المرأة في السابق التي كانت تنتظر من الآخرين من القوى المجتمعية الذين يتمثلون برؤساء العشائر أو رجال الدين في النظر إلى مشاكلها وأستشارتهم في قضايا العنف، حيث أن المرأة اليوم تفضل أن تكون الحكومة هي الجهة الفضلى في النظر إلى قضاياها.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ثانياً: عمل المرأة وعلاقته بالفقر والبطالة :

تعد مشكلات الفقر والبطالة ظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية واجتماعية وبيئية متعددة الأشكال والأبعاد، وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات ولكن بدرجات مختلفة من التفاوت في الحجم والطبيعة والمصدر، وكذلك في نسبة الفقراء في المجتمع، وإن ظاهرة الفقر لا يخلو منها أي مجتمع وهناك تفاوت كبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، ورغم التفاوت في تحديد مفهوم الفقرومعاييره، إلا أن إنخفاض الدخل

للفرد والأسرة يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم. وهذه المعايير مع ما يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس ناهيك عن المستلزمات الأخرى الصحية والتعليمية وغيرها.

وتشير تقارير الأمم المتحدة و كافة مؤشرات التنمية أن ظاهرة الفقر تصيب النساء أكثر من الرجال من ناحية عدم تكافؤ الفرص وعدم المساواة في الجنسية وغياب الموارد الأساسية مثل الوقت والمال، ومما يفاقم هذا الوضع، الطبيعة المحافظة لمجتمع العراق والعالم العربي بشكل عام لتصعب المسألة بشكل أكبر على المرأة في عملية إتخاذ القرار للمشاركة بشكل منفتح في العمل والحصول على الدعم المعنوي (كزار، ورزاق، 2016) مما يبقيها هذه التحديات في دائرة الفقر، كما أن قضية فقر النساء أصبحت من القضايا المحورية لأن ذلك لا يؤثر عليها فقط بل يؤثر على الأسرة ويمتد إلى المجتمع ككل، وقد حظيت قضية المرأة وارتباطها بالفقر باهتمام كبير من قبل الحكومات بعد أن بلغت نسبة الفقرالأسري في العراق على سبيل المثال (41%) (الأمم المتحدة، 2017: 33). ومن أهم ضحاياه النساء، وتمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم بالأخص العالم النامي مع اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية فلم تعد مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة ولعل أسوء وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حدٍ سواء حيث أن هناك هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العالم، لذلك استحوذت البطالة والفقر اهتمام صناع القراروواضعي سياسات التنمية لما لها علاقة مباشرة بها(رياض، وعقينة، 2011: 403).

بينما تعكس البطالة قصور استغلال الطاقات الإنتاجية للسكان الملحقين بالعمل نتيجة عجز النظام الاقتصادي الوطني أو المحلي عن توفير فرص العمل خصوصاً لخريجي الجامعات الحكومية من ذوي الدخل المحدود مقارنة بالأهلية خصوصاً بين الذكور و الإناث حيث يتمخض عنها ظهور طبقة من الفقراء غير القادرين على التمتع بمستويات التعليم اللائقة كما في مؤسسات التعليم الأهلية، وهذه السياسة تؤثر بشكل مباشر على التنمية والتنمية المستدامة كما أنها تعكس تعرض النساء إلى البطالة وانتشارها بين صفوفهن نتيجة تلك السياسات (هاشم،2011: 170).

أما المرأة في المجتمع الكوردستاني كانت تتعرض الى أقسى انواع الاستغلال الاجتماعي في جميع مراحل حياتها ابتداً من الاسرة وانتهاءً بالمجتمع المحلي والدولة في بيئاتها المختلفة

الحضرية والريفية معاً، ولا شك بأن الزحف الحضري له آثاره العميقة على تغيير الاوضاع الاجتماعية والثقافية للمرأة الكوردستانية ومن اهمها خروج المرأة الى العمل غير الزراعي إما بصورة طوعية او بدافع الفقر والحاجة، وتعدد ادوارها الإجتماعية وتغيير في مكانتها على الصعيد الاسري والمجتمعي على حدٍ سواء، لكن هذا التغيير لم يكن خالياً من المشاكل الاجتماعية للمرأة والاسرة، حيث ان الادوار الاجتماعية في الاسرة الابوية في المجتمع التقليدي كالمجتمع الكوردستاني قد وزعت بحيث تكون متكاملة بين الجنسين حسب المنظور المجتمعي الثقافي على أن تكون البيئة المخصصة لعمل المرأة هي البيت وعملها غير المأجور هو المسؤوليات الاسرية وخدمات الرعاية الأسرية بعكس الرجل الذي خصص له المجال العام.

وللموازنة بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات العائلية، تنزع المرأة الى دخول سوق العمل والخروج منه عدة مرات خلال حياتها، وهنا مرة اخرى تفقد المزيد من الساحة للرجل، وليس فقط من حيث الضمان الاجتماعي المتراكم بل ايضاً في مجال فرص التعليم المتواصل و التدريب المستمر- و بدونهما تقل قابلياتها للاستخدام التقني، كما أن التمييز على اساس السن والجنس في عالم العمل يقع على ما يبدو في الأعمار المبكرة وفي عدد متزايد من البلدان نجد المرأة التي يتجاوز عمرها 35 سنة من الصعوبة عليها العثور على وظيفة أو التوظيف من جديد- و بذلك تقع فريسة للفقر. من هذا المنطلق يتم تأنيث الفقر" فقد اظهرت الاستقصاءات في البلدان النامية حول أسباب توريث الفقر عند المرأة، أن المرأة تنفق (34 %) من وقتها في عمل مدفوع الأجر و 66% على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، و بلغت الأرقام بالنسبة للرجل (76%)على اعمال مدفوعة الأجر و(24%) على أعمال غير مدفوعة الأجر على التوالي(مكتب العمل الدولي، 2001).

وعند مراجعة بعض الإحصاءات التابعة لمحافظة دهوك حول أوضاع النساء و حصولها لفرص العمل في المدينة قبل أن تصبح محافظة في (1969) وبعدها خصوصاً العمل المدفوع الأجر في المؤسسات الحكومية أو في القطاع العام، سنلاحظ بأن نسبة النساء أقل بكثير في هذه المؤسسات من الرجال سواءً كان العمل المأجور دائمي أو بعقدٍ مؤقت، ومن خلال الجدول التالي يمكن مقارنة التمييز بين الإناث والذكور في الحصول على فرصة العمل الرسمي بالرغم من التغيرات التي زحفت بشكل كبير على البيئة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية إلا أن توجه النساء إلى العمل خارج المنزل كان ضئيلاً جداً و هناك فجوة واسعة بين الجنسين في توظيف النساء والرجال في مرافق الدولة و الفرص التي حصلت عليها النساء من التعيينات الحكومية اقتصرت

علـى المؤسسـات التربيـة فـي المـدارس بصـفة معلمـة أو مدرسـة مـع قلـة قليلـة جـداً مـن التخصصـات الأخـرى كطبيبـات أو مهندسـات، علمـاً بـأن الحصـول علـى ذلـك التصـنيف علـى أسـاس النـوع الاجتماعي لم يتوفر في الدوائر المعنية ولم يتم الانتباه إلى ذلك الحيز من الاحصاءات.

جدول (4)

يبين نسبة التوظيف بين الذكور و الإناث في محافظة دهوك من مواليد 1943-2009

المواليد	توظيـف دائمـي/ النساء	توظيف دائمـــــي/ الرجال	العدد الكلي	عقد/ نساء	عقد/رجال	العـــــدد الكلي
1943 -1959	15	136	151	236	1527	1763
1960 -1969	2599	7491	10090	-----	-----	-----
1970 -1979	6894	14434	21328	-----	-----	-----
1980 -1989	14062	23674	37736	762	2368	3130
1990 -1999	2628	4625	7253	712	2172	2884
2000 -2009	------	23	23	23	130	153
2010 -2020	------	-----	-----	-----	-----	-----

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

* هـذه الإحصـاءات تـم الحصـول عليهـا مـن حكومـة أقلـيم كوردسـتان- العـراق، رئاسـة مجلـس الوزراء، نظام تسجيل البيومتري للموظفين- دهوك- 2023.

الملاحـظ فـي هـذا الجـدول أن نسـبة النسـاء الموظفـات مـن مواليـد (1943 -1959) كـان يبلـغ (9.93) فـي حـين بلـغ نسـبة الرجـال مـن نفـس المواليـد (90.06) وهـي تسـاوي تسـعة أضـعاف فـرص التعيـين بالنسـبة للنسـاء فـي الوظيفـة الدائميـة، بينمـا فـرص الحصـول علـى العمـل بعقـد بالنسـبة للنسـاء فقـد بلـغ 13.38% مـن نفـس الفئـة العمريـة و للرجـال فقـد بلـغ عـدد الفـرص لـنفس الفئـة العمريـة (86.61%) تقريبـاً ثمانيـة أضـعاف و أكثـر مـن نصـف ويمكـن أن يرجـع السـبب إلـى قلـة تعلـيم النسـاء فـي تلـك الفتـرة بالنسـبة للإنـاث مـن جيـل الأربعينـات والخمسـينات كمـا أن المجتمـع الكـوردي كـان يوصـف بانـه ريفـي فـي طبيعتـه وعشـائري، فلـم يكـن يسـمح للإنـاث مـن الإلتحـاق بـالتعليم. وقـد طـرأ تغيـر طفيـف فـي جيـل السـتينات حيـث ازداد عـدد النسـاء الموظفـات بصـفة دائميـة فـي دوائـر الدولـة فـي دهـوك ليصـل النسـبة الـى (25.75%) و (74.24%) للـذكور وجيـل سـبعينات (32.32%) نسـبة النساء و نسبة الذكور (67.67%).

وفي جيل الثمانينات بلغ نسبة النساء الموظفات (37.26%) أي بزيادة تقريبية ل 5% ، بينما نسبة الذكور فقد بلغت (62.73%) و جيل التسعينات فقد بلغت نسبة الموظفات (36.23%) ونسبة الذكور (63.76%) ، ومن جيل الألفية الثالثة فقد بلغت نسبة الموظفات (0%) من التعيين و نسبة الذكور (100%) وهم فقط (23) شخصاً و بعد فرض الحصار الإقتصادي على الأقليم من قبل الحكومة المركزية لم يتم توفير فرص العمل نهائياً لكلا الجنسين لـ(13) سنة، بينما تم توفير فرص الحصول على العمل الوظيفي بعقود وزارية أو محلية في التسعينات حيث بلغت نسبة العقود للنساء (24.68%) وللذكور (75.31%)، وفرص العمل التي تم توفيرها لجيل 2000-2010 فقد بلغت نسبة الفرص للنساء (15.03%) و للذكور من نفس الجيل (84.96%) وهذه النسبة تبلغ أضعاف فرص التعيين للنساء على الرغم من وجود استقرارنسبي في الأقليم و البدأ بالمشاريع الاستثمارية و بيع النفط بالتزامن مع الإنفتاح الثقافي الذي جرى في الأقليم.

إلا أن فرص الحصول على العمل أصبحت قليلة جداً للنساء والتي لم تساعد الأغلبية في توفير حاجاتها الحياتية خصوصاً في فترة الاقتتال الداخلي في تسعينات القرن الماضي، كما أن تلك الفرص رغم قلتها قد إنعدمت للنساء و الرجال بسبب الازمة الاقتصادية في (2012) في الاقليم والحرب على الإرهاب الذي ألحق أكبر الضرر بإقتصاد الأقليم و بنيته التحتية حيث تكبد المجتمع الكوردي بخسائر فادحة بالأرواح و الأموال على حد سواء وخلف آلاف الأرامل و الأيتام، بالإضافة إلى ما ذكر فأن الأحداث الذي جرت في الدول الاقليمية فيما يسمى بالربيع العربي في سوريا وما تلتها من الحرب على داعش وسقوط ثلث الأراضي في دولة العراق بيد الارهابيين أدى إلى حركة نزوح بعشرات الآلاف من المواطنينين العراقيين من محافظات الانبار والموصل و الكورد الإيزديين من سهل نينوى و السنجار الى محافظة دهوك و الذي أدى إلى إنهاكها اقتصادياً، كل ذلك أدى إلى انحسار فرص العمل للنساء مع تفشي البطالة و الفقر بين المواطنين.

أما نسبة توظيف النساء إلى الرجال في محافظة دهوك بين عامي 2010-2020 فيمكن ملاحظتها من الجدول التالي الذي يبن الفرق الشاسع بين فرص العمل في القطاع الحكومي بين الذكور والإناث، فينظر جدول (5):

جدول (5)

يبين نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي في محافظة دهوك بين السنوات 2010 -2020

السنوات	توظيف دائمي	عقد وزاري	عقد مؤقت	المجموع الكلي

	أناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
2010-2020	26067 34.22 ٪	50122 65.78 %	1757 21.96 %	6242 78.03 %	179 %15.52	974 %84.47	28003 32.81 %	57338 67.18 %
المجموع	76189		7999		1153		85341	

*هـذه الإحصـاءات مـن حكومـة أقلـيم كوردسـتان، رئاسـة مجلـس الـوزراء، نظـام تسـجيل البيـومتري للموظفين/فات في دهوك للسنوات 2010-2020

يتضـح مـن هـذه النسـب إن هنـاك فجـوة كبيـرة بـين الفـرص التـي وفرتهـا الحكومـة للنسـاء فـي الحصـول علـى العمـل و بـين الـذكور حيـث يبلـغ الضـعف، ففـي التعيـين الـدائمي يبلـغ نسـبة النسـاء الموظفـات فـي القطـاع الحكـومي (34.22%) فـي حـين تبلـغ نسـبة الـذكور المـوظفين (65.78%)، أمـا فـي العقـود الوزاريـة فـإن نسـبة الحصـول علـى فرصـة عمـل بعقـد وزاري للـذكور تبلـغ ثلاثـة اضـعاف نسـبة الأنـاث و التـي تبلـغ (78.03%) بينمـا بلغـت نسـبة تعيـين الإنـاث بعقـد وزاري (21.96%) حتـى فـي العقـود المؤقتـة التـي وفرتهـا الحكومـة المحليـة للأفـراد فلـيس هنـاك أي وجـه للمقارنـة نظـراً للفـرق الشاسـع بـين النسـبتين، حيـث تبلـغ نسـبة الإنـاث اللـواتي حصـلن علـى فرصـة عمـل بعقـد مؤقـت (15.52%) و الـذكور (84.47%) و يـدل ذلـك علـى قلـة فـرص العمـل التـي تحصـل عليهـا النسـاء فـي محافظـة دهـوك فـي القطـاع الحكـومي، كمـا أنهـا دليـل علـى مـدى الفقـر المنتشـر بـين صـفوف النسـاء فـي كافـة الفئـات العمريـة. ويمكـن الإشـارة إلـى أن النسـاء قلمـا يتـوجهن إلـى القطـاع الخـاص لأسـباب اجتماعيـة وثقافيـة بخصـوص الحصـول علـى فرصـة العمـل لـذلك لا يقتصـر قلـة عـدد النسـاء فـي القطـاع الحكـومي لوحـده بـل يمكـن ملاحظـة تـدني عـدد النسـاء العـاملات فـي القطـاع الخـاص فـي عمـوم الاقلـيم كمـا توضـحه الإحصـاءات المقدمـة مـن المجلـس الأعلـى لشـؤون المـرأة فـي الأقلـيم ، (المجلـس الأعلـى لشؤون المرأة، 2019)، والجدول رقم (6)، يبين ذلك:

جدول (6)

يبين نسبة المرأة في القطاعين الحكومي و الخاص في اقليم كوردستان لسنة 2014- 2015

سنة	القطاع الحكومي	القطاع الخاص
2014	%79.39	%21
2015	%76	%24.2

وفي القطاع الحكومي تعتبر النسبة ثابتة تقريباً للسنوات الأخرى بسبب وقف التعين في القطاع الحكومي بينما يمكن أن تتغير هذه النسبة في القطاع الخاص كونها لا تتبع معايير خاصو في توظيف الأفراد أو إنهاء إعمالهم. وعند تتبع نسبة البطالة بين النساء سوف نلاحظ بأنها عالية جداً ففي محافظة دهوك عند مقارنتها بالمحافظات الثلاثة في الاقليم يتبين بأن نسبة البطالة أعلى في دهوك كبيئة حضرية نسبة الى محافظة أربيل و السليمانية حسب مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة للأسرة في العراق لسنة (2016) ، حيث بلغ نسبة البطالة بين الإناث في محافظة دهوك (41.38) والذكور(12.88) في الحضر وفي الريف بلغ نسبة البطالة (58.98) للإناث و(12.73) للذكور.

في حين بلغ نسبة البطالة عند الإناث في محافظة أربيل في الحضر بين الإناث (20.33) و الذكور (10.50) وفي الريف (35.45) بين الإناث و(14.22) و في السليمانية بلغ نسبة البطالة بين الإناث في الحضر(29.00) و الذكور (6.25) وفي الريف (5.49) للإناث و (3.53) للذكور، ونظراً للمؤشرات التي تبينها الإحصاءات هذه فإن النساء في محافظة دهوك يعانين من البطالة والتهميش سواءً كن في الحضر أو الريف وهذا التهميش ينكعس على أوضاعهم الأجتماعية والاقتصادية والنفسية بإعتبارهم مستبعدات بشكل مباشر أو غير مباشر من الحصول على فرص العمل والحياة اللائقة، علماً بأن احصاءات اقليم كوردستان تبين بأن نسبة البطالة بشكل عام بين النساء للسنوات من 2012- 2015 (المجلس الأعلى لشؤون المرأة، الأستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، 2016-2026، 2017)، كما يبين الجدول (7) :

جدول (7)

يبين نسبة البطالة لدى النساء بين السنوات في اقليم كوردستان 2012- 2015

السنة	نسبة البطالة بين النساء
2012	%22
2013	%17
2014	%19.63
2015	%29.44

أن هـذا التذبـذب بـين الارتفـاع و الانخفـاض فـي نسـب البطالـة بـين النسـاء يعـود إلـى التقلبـات المتلاحقـة للوضـع الاقتصـادي فـي الاقلـيم بالإضـافة إلـى عـدم الاسـتقرار السياسـي و الـذي يـنعكس بشـكل مباشـر علـى أوضـاع النـاس و توجهـاتهم نحـو العمـل الحـر فـي فتـرة انقطعـت تمامـاً التعيـين والتوظيـف فـي القطـاع العـام أو الحكـومي، ويمكـن الإشـارة إلـى أن نسـبة البطالـة منخفضـة فـي سـنة (2013) و التـي شـهدت اسـتقراراً علـى المسـتوى الاقتصـادي و الاجتمـاعي و السياسـي، لكنـه سـرعان مـا ارتفعـت فـي (2014) نتيجـة بـدأ الازمـة الاقتصـادية و الحـرب علـى داعـش والنـزوح الجمـاعي لسـكان المنـاطق المتضـررة إلـى الاقلـيم، حيـث بلغـت ذروتهـا فـي (2015) بسـبب سـوء الاحـوال الاقتصـادية وعـدم الاسـتقرار الاجتمـاعي والاقتصـادي والسياسـي و بـدأ الهجـرة الجماعيـة إلـى أوروبـا. علمـاً بـأن الأزمـة الاقتصـادية والتـي دفعـت بالحكومـة إلـى اسـتقطاع رواتـب المـوظفين كـان لهـا آثـاراً سـلبية جـداً فـي تـدهور أوضـاع النسـاء العـاملات و غيـر العـاملات و انتشـار نسـبة الفقـر بيـنهن بشـكل غيـر مباشـر خصوصـاً ربـات البيـوت اللـواتي يعتمـدن بشـكل مباشـر علـى أزواجهـن فـي تلبيـة حاجـاتهن المختلفـة بالإضـافة إلـى تقلـص خـدمات شـبكة الحمايـة الاجتماعيـة منـذ (2014) . أمـا نسـبة البطالـة فـي اقلـيم كوردسـتان العـراق، يمكـن الإشـارة إليهـا فـي الجـدول التـالي بـين البيئتـين الحضـرية والريفيـة كمـا نشرتها وزارة التخطيط العراقية و بالتعاون مع وزارة التخطيط في الاقليم في 2019:

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

جدول (8)

يبين معدل البطالة بين السكان من الذكور والإناث في البيئة الحضرية و الريفية لسنوات 2010-2020

السنوات	البيئة الحضرية			البيئة الريفية		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2010	-------	-------	-------	------	------	------
2011	------	------	-------	-------	------	------
2012	6.99	25.60	9.98	4.42	16.35	5.95
2013	------	17.8	-------	------	-----	------
2014	7.82	16.98	9.50	6.32	8.70	6.78
2015	-------	29.44	-------	-------	-----	------
2016	12.88	41.38	16.80	12.73	58.98	15.95

2017	------	-------	-------	-------	------	------
2018	-------	-------	-------	------	------	------
2020	-------	-------	-------	-------	------	-----
المجموع						

نستدل من هذه الاحصاءات بأت قوة العمل في مختلف القطاعات لا زالت نسبة الذكور تعتبر هي الأعلى و المرأة كانت تعتمد على الانخراط في العمل الحكومي فقط خاصة في المؤسسات التربوية و الصحية، ففي القطاع الصحي على سبيل الذكر تشكل النساء (22369) من مجموع القوة العاملة والتي تبلغ (49503) على مستولى الوزارة، وفي محافظة دهوك تبلغ نسبة النساء العاملات في القطاع الصحي (1629) من مجموع العاملين والتي تبلغ (2394) وهذه تشكل أعلى نسبة كون هذه المؤسسات تعتبر من المؤسسات التي تفضل النساء على الذكور في بعض الاقسام خصوصاً المتعلقة بالحمل و الولادة.

ثالثاً: المشاركة السياسة للمرأة و صناعة القرار:

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

يمكن تعريف المشاركة السياسية: بأنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، و تكون قابلة لان تعطيهم تاثيرا على سير عمل المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية، التي تعتبر فيها قيمة اساسية بمفهوم المواطنة.

ومن خلال هذا المفهوم للمشاركة السياسية تبين بأنها عملية مرتبطة بالوعي السياسي لدى الفرد و ارتباطه بالبعد الاجتماعي والثقافي في المجتمع، وقد أشار إليه المهتمون بعلم الاجتماع السياسي بأن الوعي السياسي يستهدف الواقع الاجتماعي الخاص بمجموعة اجتماعية منظوراً إليها من خلال العلاقة التي تربطها بالسلطة السياسية من أجل ضمان وحدة الحياة الاجتماعية، و طبعها بطابع خاص يتحكم الى حدٍ بعيد في عملية تطوره، ففي الأحوال التي يصوغ فيها الفرد رأياً سياسياً عند مشاركته في الانتخابات او أي نشاط سياسي يكشف أنه يقوم بنوع من تمثيل السلطة و هذا التمثيل هو الوعي السياسي، ويتم الوعي بتأثير التنشئة السياسية و علاقته بها تؤدي الى إبراز دوره الفعال في بناء الشخصية لذلك فإن الوعي السياسي هو إدراك لمحيط الفرد الاجتماعي والثقافي وفهمه لواقعه الثقافي والاجتماعي والسياسي متضمناً الأفكار والتصورات و المعتقدات

السائدة في مجتمعه حول الأفراد و الأشياء مما يؤثر في تطوير مجتمعه و تحديد سلوكه و نشاطه الاجتماعي و السياسي (الطعان، 1990: 295).

ويمكن القول ان درجة وعي المجتمعات في المحيط الاقليمي أو العربي لدولة العراق أو أقليم كوردستان، لم تسمح حتى الان بتمثيل المرأة في البرلمان من خلال معارك انتخابية تخوضها على قاعدة برنامج واضح، وان اولويات دخول النائبات الى البرلمان في الدول العربية تختلف من قطر الى آخر ومعظمهن دخلن من باب الولاء للحزب الحاكم وعلى قاعدة التعيين المباشر أو من خلال القوائم الحزبية أو الجبهوية المعدة سلفا بحيث تتحول المرأة النائبة الى مجرد كوتا تضاف الى البرلمان ويمكن شطب اسم النائبة او بقائها في البرلمان تبعا لمزاج الحزب الحاكم العام وليس لنجاحها او فشلها في الاداء البرلماني (الظاهر، 2005: 87).

في العراق، في فترة مجلس الحكم حصلت النساء على (3) وزارات، و ارتفع العدد الى (6) وزيرات في حكومة اياد علاوي، و نفس العدد في حكومة ابراهيم الجعفري و (4) وزيرات في حكومة نوري المالكي و شملت وزارة الاسكان و حقوق الانسان و شؤون المرأة و البيئة، إلا ان هذا العدد قد إنخفض الى (2) وزيرة فقط في الكابينة التالية (2010- 2014) وجميعها تعتبر من الوزارات غير السيادية كما هو معروف في العرف السياسي في العراق، في حين ضمنت حكومة حيدر العبادي التي تشكلت بعد ظهور داعش مشاركة إمرأتين فقط إحداهما تسلمت منصب وزيرة دولة و تم إلغائها فيما بعد، واعطيت حقيبة وزارية لمرشحة اخرى عام (2016). في كابينة عادل عبدالمهدي في عام 2018 و التي لم تدم لاكثر من سنة واحدة فلم تضم أية وزيرة في البداية، ولكن في الايام الاخيرة من عمر الحكومة نالت إمرأة ثقة البرلمان لتولي وزارة التربية. أما حكومة مصطفى الكاظمي فضمت وزيرة واحدة فقط.

ووفقاً لمعطيات وزارة التخطيط العراقية لسنة 2018، فإن تقليص فجوة المساواة بين الجنسين في الوزارات و الهيئات يتطلب تنصيب (855) إمرأة في المناصب الإدارية العليا في الحكومة حيث إن نسبة المناصب التي تشغلها النساء في الإدارات العليا بالوزارات و الهيئات المختلفة لا تزيد عن 12% مقابل 88% من المناصب التي يتبوءها الرجال، ففي وزارة مثل التربية والتعليم العالي التي تبلغ نسبة توظيف النساء فيها نحو 55% و نحو 43% على التوالي، فإن تمثيل النساء في المناصب العليا ضئيل جداً، ففي وزارة التربية العراقية تبلغ 10% فقط وتنعدم في وزارة التعليم العالي، وهذه المؤشرات لا تختلف كثيراً عما موجود في أقليم كوردستان، فحصة النساء في

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الحكومة حقيبتان فقط من أصل 19 حقيبة وزارية ووزيرة بدون حقيبة، أي بمعدل 10% فقط ، و طوال تسع كابينات حكومية لم تحصل النساء على أية وزارة مهمة، وعادة ما كان النساء يحصلن على حقائب ذات طبيعة اجتماعية وخدمية وحتى في المؤسسات العلمية و الاكاديمية هناك تمييز جندري، فبين 16 جامعة حكومية توجد إمرئتان فقط تشغلن مناصب رئاسة الجامعة كما أن في جامعة دهوك التي تضم 19 كلية تشغل النساء منصب العميد في كليتين فقط (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء لسنة 2018).

وما يتعلق بمجالس المحافظات فقد جرت الانتخابات في مجالس المحافظات في الاقليم بدورتين فقد وهما في 2005 حيث كانت نسبة مشاركة النساء فيه ب 25% بينما الدورة الثانية والتي جرت في 2013 فقد كانت بنفس النسبة ، لكن كانت نسبة صعود النساء بين الدورتين قد اختلف، ففي 2005 في محافظة دهوك شغلت النساء (12) كورسياً وأربيل (9) والسليمانية (13) كورسي، لكن في (2013) شغلت النساء في مجلس المحافظة في دهوك (9) وأربيل (9) والسليمانية (10) كرسي(المجلس الأعلى لشؤون المرأة،2017: 11)، و الملاحظ بأن هناك تدني في نسبة صعود المرأة إلى مراكز السلطة بالرغم من استقرارالوضع السياسي و الاجتماعي في الاقليم لكن مع بداية الأزمة الأقتصادية في (2913) يمكن أن يكون سبباً في تدني نسبة المشاركة من قبل المواطنين في الإدلاء بأصواتهم.

وما يتعلق بمشاركة المرأة في المجلس الوطني في أقليم كوردستان العراق مقارنة بالحكومة المركزية و صغر عمرها، فيمكن ملاحظة أن هناك تشابه الى حد ما مع اوضاع النساء في الكابينات الحكومية في العراق. حيث أنه منذ تأسيس حكومة الاقليم في (1992) لحد الآن لم تستطيع المرأة من تخطي الحواجز التي حددتها الكوتا والكتل السياسية في مشاركتها الفعلية في تبوء المناصب السيادية إلا بحصيلة وزارة او وزارتين كأعلى حد و أحياناً وزارة بدون حقيبة، أما على مستوى البرلمان كمجلس تشريعي في الاقليم، فقد جرت أول تجربة إنتخابية و بأسلوب ديموقراطي في 5/19/ 1992 بموجب القانون رقم (1) للجبهة الكوردستانية و تم إنتخاب أعضاء البرلمان لتشغيل 105 مقعد برلماني شغلت المرأة (6) مقاعد فقط (2) من الحزب الديمقراطي الكوردستاني، و(4) من الاتحاد الوطني الكوردستاني، من المجموع الكلي، بينما المقاعد المخصصة للمكونات (الدينية) الاخرى فقد ضمت المكون المسيحي و التي لم تشمل أي إمرأة(الموقع الرسمي لحكومة أقليم كوردستان، متاح على شبكة الانترنت بتاريخ2023/6/3).

أما في الدورة الانتخابية الثانية والتي اعتبرت إمتداداً للدورة الاولى بسبب نشوب الاقتتال الداخلي بين الحزبين الحاكمين (الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني) في (1994)، فقد تعذر إجراء الانتخابات للدورة الثانية حيث أصبح البرلمان ضحية الاقتتال الداخلي و أصابه الشلل لفترة طويلة و لم يتمكن من أداء دوره و تنفيذ واجباته الى سنة (1998) نتيجة تنفيذ إتفاقية السلام بين الحزبين و التي تسمى باتفاقية واشنطن و هذه الفترة التي سميت بالانتقالية استمر البرلمان في واجباته الى سنة (2005) في 30 كانون الثاني واعتبرت هذه الدورة مكملة للدورة الاولى ، بدءت الانتخابات للدورة الثالثة 2009/7/25 وفي هذه الدورة جرى زيادة اعضاء البرلمان من (105) الى (111) و تمكنت النساء من إشغال (41) مقعد برلماني ضمن (13) قائمة ومن ضمنها (2) إمرأة من المكون الديني المسيحي فقط و المكون التركماني إمرأة واحدة، و هذه الزيادة في مشاركة النساء في البرلمان بعد إقرار نظام الكوتا في أقليم كوردستان على ان تضم 25% من أعضاء البرلمان من النساء و من ثم تم زيادتها لتكون 30 % .

في الدورة الرابعة 2013/9/21 جرت الانتخابات بمشاركة (31) قائمة فازت فيها (17) قائمة وبلغت عدد النساء الفائزات في هذه الدورة (34) منها (2) إمرأة من المكون المسيحي أحدهما من قائمة الكلدان و الثانية من قائمة الرافدين، بينما فازت امرأة واحدة فقط من المكون التركماني حسب نظام الكوتا.

اما الدورة الخامسة والتي جرت في 2018/9/30 حيث تنافست (241) امرأة على (34) مقعد برلماني و منها تمكنت امرأة فقط ان تترأس القائمة الانتخابية ضمن المكون التركماني من حزب الاصلاح التركماني، و هو الحزب الوحيد الذي وضع سيدة على رأس قائمته الانتخابية ضمن إئتلاف رباعي و هي السيدة منى قهوجي، و قد صرحت في مقابلة لها مع قناة روداو بأن ترأسها للقائمة جاء نتيجة نشاطاتها و مكانتها الجماهيري و كذلك ايمان حزبها بالمرأة و مكانة المرأة و دورها الفعال في المجتمع حيث ان حزب الاصلاح التركماني لدى مقارنته مع الاحزاب الاخرى يضم أكبر عدد من النساء في قيادته ، فمن بين 15 قيادياً هناك 7 نساء قياديات في حزبها (شبكة روداو الإخبارية). و تضمنت هذه الدورة (34) أمرأة من ضمنها الكوتا للمكونات الدينية و الاثنية وبالشكل التالي: التركمان (1) و كوتا المسيحيين (2) علماً بأن هذه الدورة هي الوحيدة التي تضم في رئاسته سيدتان وهما ريواز فائق (رئيس البرلمان) و منى قهوجي (المساعد الثاني) لرئاسة البرلمان.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

جدول (10)

يوضح عدد النساء في دورات البرلمان في أقليم كوردستان – العراق منذ 1992- 2018

الدورات	عددالمقاعد الكلية	عدد مقاعد الذكور	نسبة مشاركة الذكور %	عدد مقاعد النساء	نسبة مشاركة الإناث %	عدد المقاعد من المكونات
الدورةالاولى 1992	105	99	%94.2	6	%5.7	لم يشمل أي أمرأة من المكونات
الدورة الثانية 2005	111	83	%74.7	28	% 25	لم تشمل أي إمرأة من المكونات
الدورة الثالثة 2009	111	70	% 63.0	41	%36.9	3 نساء (2 من المسيحيين و 1 من التركمان) من ضمن العدد الكلي للنساء
الدورةالرابعة 2013	111	77	%69.3	34	%30.6	3 نساء (إثنتان من المكون المسحي و 1 من المكون التركماني) من ضمن العدد الكلي للنساء
الدورةالخامسة 2018	111	78	%70.2	33	%29.7	3 نساء (إثنتان من المكون المسيحي و 1 من المكون التركماني) ضمن العدد الكلي للنساء
المجموع الكلي	111	519		121		9 نساء ضمن العدد الكلي

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

من خلال هذا الجدول يتبين بأن نسبة النساء المشاركات في جميع الدورات الانتخابية في اقليم كوردستان هي أقل من الرجال إلا أنها قد ازدادت حسب نظام الكوتا الممنوح للنساء حيث بلغت أعلى نسبة مشاركة في الدورة الثالثة وهي (36%) إلا أنها تراجعت الى (30%) في الدورة الأخيرة.

وبشكل أكثر دقة، يمكن ملاحظة أن المرأة في مجلس النواب العراقي في سنوات 2005-2010 لم يكن لها دور فعال ولم تترك لها بصمة على الشارع النسوي في أي ميدان، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: عدم امتلاك المرأة البرلمانية الخبرة والحنكة السياسية في حينه حيث كان تمثيلها من قبل الكتل السياسية سداً لفراغ قانوني في تحقيق نسبة الكوتا داخل البرلمان بسبب اعتماد القائمة المغلقة التي لم تتح اختيار الكفاءات، لذلك لم تسمح لهؤلاء النساء من تبوء مواقع مؤثرة داخل قبة البرلمان كي تأخذ دورها بشكل فاعل، حيث ترأست المرأة في مجلس النواب المشكل بعد انتخابات 2005 لجنتين فقط من مجموع اللجان التي بلغت عددها (26) لجنة وهما لجنة المرأة و الأسرة والطفولة، ولجنة مؤسسات المجتمع المدني ولم تراع أي نسبة للنساء في اللجان الرئيسية المنبثقة من البرلمان، مما يدل على وجود عدم قناعة داخل مجلس النواب بالقدرة و الكفاءة لدى العديد من البرلمانيات اللواتي تم تهميشهن، ويلاحظ أن اللجان الأكثر سيادية وحساسية تغيب وجود المرأة فيها أو قلت نسبتها بشكل كبير الأمر الذي يعكس التوجهات السياسية التي تقف وراء هذا التقسيم، والدليل على ذلك هو حصر نشاط المرأة في مجال التعليم والصحة والمرأة والأسرة والطفولة واستبعادها عن اللجان التي تقترح التشريعات الخاصة بالنواحي الأمنية والسياسية و المساهمة مع الجهاز التنفيذي في وضع الاستراتيجيات الوطنية والتنموية ومراقبة أدائه (الأمم المتحدة، اتفاقية سيداو،2011-2013) ويمكن مقارنة وضع المرأة في صناعة القرار من خلال مشاركتها في اللجان حسب الجدول التالي:

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

جدول (10)

تمثيل النساء في اللجان البرلمانية مقارنة بالرجال في الدورة الانتخابية ل 2005 -2010

اللجان	عدد الأعضاء 2005	عدد الأعضاء 2010	عدد الإناث 2005	عدد الإناث 2010	عدد الرجال 2005	عدد الرجال 2010
لجنة الأمن و الدفاع	16	17	لا يوجد	لايوجد	16	17
اللجنة المالية	11	14	3	2	8	12
اللجنة القانونية	11	17	1	1	10	16
لجنة النفط والغاز والطاقة	9	16	لايوجد	4	9	12

لجنة العلاقات الخارجية	15	18	2	7	13	11
اللجنة الاقتصادية و الاستثمار	12	14	2	3	10	11
لجنة الصحة والبيئة	9	15	4	4	5	11
لجنة التربية و التعليم	15	17	8	8	7	9
لجنة المرأة والأسرة والطفولة	7	6	7	6	لايوجد	لايوجد
لجنة النزاهة	15	17	6	1	9	16
لجنة العمل والشؤون الاجتماعية	12	9	6	2	6	7
لجنة الأقاليم والمحافظات	10	11	3	3	7	8
لجنة حقوق الانسان	14	12	7	4	7	8
لجنة الثقافة و الاعلام والآثار	7	8	1	1	6	7
لجنة الأوقاف والشؤون الدينية	10	8	2	1	8	7
لجنة المرحلين والمهجرين والمغتربيت	8	8	5	2	3	6
لجنة الزراعة والمياه والاهوار	11	15	لايوجد	2	11	13
لجنة الشهداء و الضحايا والسجناء السياسيين	8	8	3	3	5	5
لجنة الشباب والرياضة	7	10	1	1	6	9
لجنة مؤسسات المجتمع المدني	7	7	2	3	5	4
لجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني	8	6	2	1	6	1
لجنة العشائر	5	7	لايوجد	لايوجد	5	7

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

لجنة الشكاوي	8		3		5	
لجنة مراجعة الدستور (مؤقتة)	30		2		28	
لجنة المصالحة الوطنية (مؤقتة)	12	11	2	1	10	10

ومن الملاحظ لهذا الجدول بأنه بالرغم من تثبيت حقوق المرأة في الدستور بالمساواة إلا أنه لم يطرأ ذلك التغير الايجابي في تمثيل المرأة داخل اللجان أو ترأسها، بل ظل مشاركتها هامشياً و مرتبطاً بالأدوار التقليدية للمراة، و لا يزال ذلك التمثيل غير متكافيء بالرغم من مرور عقدين من الزمن على عمر الدستور، ولا بد من الاشارة هنا الى ان تنامي او تناقص دور المرأة في المشاركة السياسية مرتبط بوعي الافراد بحق المرأة في مشاركتها في رسم السياسات و السلطة ومفاصلها الاساسية من خلال تعديل بعض التقاليد الموروثة التي تحول دون مشاركة المرأة وتدخلها او دون نجاحها في الحياة السياسية او حكر مشاركتها على جهة دون اخرى أو تيار دون آخر أو فئة معينة (عبدالله، 2005: 248).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ففي المجتمع الكوردستاني فإن تتبع التطور التاريخي للمشاركة السياسية للمرأة الكوردية يظهر بأن المرأة الكوردية لم تكن غائبة عن مجمل الاحداث التاريخية التي جرت و اكتسحت المجتمعات المحلية في كوردستان بكافة اجزاءها، فقد اشار الكثير من المؤرخين و المستشرقين الى نشاط المرأة الكوردية و طبيعة تلك المشاركة و كيف انها لم تكن بعيدة عن الساحة السياسية و ناضلت جنبا الى جنب مع الرجل في مراحل النضال المختلفة، إلا ان التطرق الى دور المرأة في ادارة الحكم في الدولة العراقية كان مهمشاً كون مجمل الدراسات ركزت على السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالعنف، وبقية الامور كانت من ضمن المواضيع المهمشة في الادبيات العراقية على مر عقود كثيرة من الزمن بشكل عام ، اما في كوردستان العراق فقد كان الوضع لا يختلف تماما خصوصا في حقبة الكفاح المسلح، فبالرغم من مأساة الكفاح وتعرضها الى التهجير والترحيل والاعتقال إلا انه لم يتم تناول اوضاعها أو حتى مشاركتها في السياسة وصنع القراربشكل أكاديمي أو أدبي إلا بعد 2003.

فالمرأة الكوردستانية بالرغم من توجهها الحضري و تأثرها بالقيم والثقافة العلمانية، إلا ان تحضرها يظهر فقط في المظاهر الخارجية، بينما من الناحية الفكرية، أنها لم تستطع التخلص من الأرث الاجتماعي والتوجهات المستحدثة في الساحة الكوردستانية من خلال ظهور الحركات

الاسلامية والأسلمة والتي أدت الى تشكيل ثقافة اسلامية أصبحت ذات شعبية واسعة كونها استطاعت الاندماج في الفضاء الحضري الحديث من خلال استخدام شبكات الاتصال العالمية والمشاركة في المناقشات العامة واتباع انماط الاستهلاك وقواعد السوق فعاشوا اللحظة العلمانية وتعرفوا على القيم المهنية وقيم التميز والنزعة الاستهلاكية في الممارسات الجديدة والتي أدت الى زيادة التوجه الثقافي وسياسي نحو الاسلام الجديد والذي يخترق بعمق النسيج الاجتماعي(goal,2002:174) من خلال العلاقات الاجتماعية والنشاط السياسي والاجتماعي للمرأة الحضرية في المنطقة ، حيث نرى بأن المرأة الكوردية التي انخرطت في النشاط السياسي والاكاديمي والاداري وممن تبوءن المناصب القيادية ومراكز صنع القرار لم يستطعن التخلي عن الحجاب أو وضع غطاء للرأس عند تواجدهم في المجال العام خصوصاً المجال المختلط حرصاً على المحافظة على العرف الاجتماعي الذي يطالبها بالتستر.

ففي (2003) تم تعيين اول وزيرة في مجلس الوزراء المؤقت المكون من (25) عضواً في العراق، وفي (2004) كانت من بين (6) اعضاء من النساء اللواتي شاركن في الحكومة الانتقالية و في 2005 تم تعيينها بصفة دائمة في ذلك المنصب و بوصفها المسؤول الاول عن الشؤون البلدية و البيئية وتعتبر البرواري احد اهم الشخصيات في الادارة المدنية العراقية ، ومع ذلك فأن هناك انتقاد كبير من قبل النشطاء في الاقليم حيث انهم يوجهون انتقادات الى الحكومة في الاقليم من كونها تظهر التقدمية والديمقراطية من خلال منح المرأة لحقوقها الا انها شكلية فلا يزال ادارة ملف المرأة سطحيا وتلعب النساء دوراً هامشياً.

أما في المجال السياسي فقد ظهرت نساء قياديات من محافظة دهوك في المجال الجماهيري أمثال السيدة (شرين ئاميدى) التي ترأست أتحاد نساء كوردستان منذ (1992) ثم خلفتها الدكتورة (فيان سليمان) والتي لا زالت مستمرة في منصبها، من جانب آخر تمكنت القيادية (ئامنة زكري) الوصول إلى أعلى مناصب القيادة الحزبية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني بصفتها عضوة في المكتب السياسي والتي تعتبر أعلى سلطة في الحزب المذكور بالاضافة الى السيدة (أفين طاهر هروري) التي اصبحت عضوة في اللجنة المركزية.

الخاتمة:

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

بدأ الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للمرأة الحضرية في كوردستان بصفة عامة ومدينة دهوك بصفة خاصة بعد (2003)، أي بعد تحرير العراق من النظام السابق الذي مارس أبشع أنواع الانتهاكات ضدها من خلال سياسات التهجير والترحيل القسري والحرمان من الهوية الوطنية وأخيراً ارتكاب الجينوسايد من خلال حملات الانفال السيئة الصيت حيث تشير المؤشرات بأن معظم الضحايا هم من الاطفال والنساء.

من هذا المنطلق يمكن القول بان المرأة الكوردستانية الحضرية لم يتم تناولها بشكل كافي ودقيق لذلك فان معظم الدراسات لم تستطع تناول القضايا والظواهر الاجتماعية بحيث تراعي النوع الاجتماعي والمساواة أو التوازن الجنسي في الحقوق، كما أن ميدان الدراسة الأكاديمية تفتقر إلى دراسة المرأة ضمن المناهج التدريسية بحيث تدرس في اقسام العلوم الاجتماعية والانسانية في جامعاتنا، لذلك فإن هذا الميدان يفتقر الى دراسات من هذا النوع التي تسعى الى تناول المرأة ضمن البناء الاجتماعي ومعرفة التغييرات التي طرأت عليها خصوصاً بعد الالفية الثالثة ومستوى انخراطها بحياة الحضر في اطار نظام ثقافي قيمي تقليدي.

بالرغم من ذلك فإن التغييرات التي طرأت على البناء الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي قد زحفت على أوضاع المرأة الكوردستانية في الوقت الحاضر وأولتها اهتمام خاص ولو شكلياً من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية في إقليم كوردستان العراق حيث إرتبط هذا الاهتمام بالمرأة في الإقليم شأنها شأن بقية المجتمعات بمتغييرات عديدة. **وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات المتعلقة بالاوضاع الاجتماعية للمرأة الحضرية، لعل من أبرزها:**

1- التحولات الاجتماعية التي حدثت في المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام وهي تحولات تزامنت مع مختلف التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتقافية في العالم.

2- ظاهرة الخروج من أجل العمل والتعليم وتزايد وجودها في انشطة المجتمع المختلفة.

3- نمو الحركات النسوية وانتظام النساء في جمعيات واتحادات نسائية جماهيرية منظمة أتاح لهن الالتقاء ومناقشة وتقويم اوضاعهن و التطلع الى تحسين اوضاعهن في مجتمعاتهن من خلال مؤتمرات ودورات على العديد من المستويات.

4- وربما تزايد الاهتمام بها في الوقت الذي اخذت تظهر فيه الكثير من المتمايزات الاجتماعية وان مسألتها من اكثر المسائل تعقيداً وتشعبا لتعدد المناهج و التوجهات وطرأت المعالجة للمعضلات التي ترتبط بتغيير ادوار المراة و مراكزها.

5- تتعرض المرأة الحضرية إلى العنف في مختلف بيئاتها وبأشكال مختلفة.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

6- تتمتع المرأة الحضرية بالأستقلالية إلى حدٍ كبير لكن نسبة التمتع تتبابن من مجال إلى آخراعتباراً من اختيار الزوج أو الشريك و الخروج من المنزل و اختيار الاصدقاء.

المصادر

1- المصادر العربية:

- جاسم ،عزيز السيد (1986)، المفهوم التاريخي لقضية المرأة، ط1، بغداد.
- الخالدي، جاجان جمعة ، والبرواري، رشيد حسين احمد (2013)، الاحتراق النفسي لدى المرأة، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
- مرنيش، أونيسة (2006)، الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري بين التقليد والتغير- دراسة ميدانية بمدينة عنابة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- المديرية العامة لمكافحة العنف ضد النساء، إحصاءات العنف ضد النساء في الإقليم مديريات مكافحة العنف ضد النساء في اقليم كوردستان من 2010- 2015.
- الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، ووزارة التخطيط في اقليم كوردستان، المسح العنقودي متعدد المؤشرات في العراق، 2011.
- شبكة النساء العراقيات، تحالف نساء الرافدين، وتجمع لا للعنف ضد المرأة في كركوك، النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها، تقرير الظل إلى لجنة سيداو في الجلسة السابعة والخمسون شباط/ 2014 .
- الأمم المتحدة، اليونسيف، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2017)، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت.
- رياض، ريمي و عقينة ، ريمي (2011)، أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر: دراسة مقارنة بين الفترتين (1990-2020)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر.
- هاشم، حنان عبدالخضر (2011)، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تقدير التنمية المستدامة في العراق، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
- مكتب العمل الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف، 2001، ينظر إلى: تقرير التنمية البشرية: 2001.
- حكومة أقليم كوردستان، المجلس الأعلى لشؤون المرأة، تقدم أوضاع المرأة في أقليم كوردستان- العراق 1992- 2019، مطبعة شهاب، أربيل، أقليم كوردستان، 2019.
- المجلس الأعلى لشؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية لتنمية أوضاع المرأة في اقليم الكوردستان 2016- 2026، المجلس الأعلى لشؤون المرأة، ط1، 2017.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- الطعان، عبد الرضا حسين (1990)، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

- الظاهر، مسعود ، الأداء البرلماني للنائبات العربيات، مجلة المستقبل العربي، العدد (321) ، تشرين الثاني/ 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء لسنة 2018.

- الموقع الرسمي لحكومة أقليم كوردستان، متاح على شبكة الانترنت بياريخ (2023/6/3).

- شبكة روداو الإخبارية ، أربيل، مقابلة مع السيدة منى قهوجي، 19-09-2018.

- عبدالله، بدرية صالح، المشاركة السياسية للمرأة في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، مجلة العلوم القانونية والسياسة، المجلد الرابع- العدد الثاني/ 2005.

2- المصادر الأجنبية:

- Globalization with a human face (New York, Oxford University Press. 1999.

- goal N., ‘ Islamic in public: new visibilities and new imaginaries’, Public culture, 2002.

3- المصادر الالكترونية:

-عبدالأمير، علي، وآخرون (2014)، عمالة النساء وميكانيزمات التكيف: بحث تحليلي على العاملات بالمهن الهامشية في قضاء الديوانية، لارك، 1(14)، 63-102
https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss14.790

-كراز، لطيف هاشم، و رزاق، ستار ترف (2016)، دور المرأة في الخدمات الاجتماعية دراسة تطبيقية عن مدينة كوت، مجلة لارك، 7(22)، 138- 159.
https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss22.592

-وزارة التخطيط، جهاز الاحصاء المركزي، إحصاءات السكان والقوى العاملة في العراق و أقليم كوردستان للسنوات2010- 2020، متوفر على الرابط: https://cosi.gov.iq، أنظر أيضاً إلى تقرير مكتب منسق حكومة أقليم – العراق حول مناهضة جميع أنواع التمييز ضد المرأة في الأقليم، 2019.

-الأمم المتحدة- سيداو، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، تقرير الدول الأطراف الجامعة للتقارير الدورية الرابعة و السادسة - العراق. 23/تشرين الثاني/ 2011-2013، ص ص 35-37 .متوفر في الموقع الالكتروني:
www.CEDAW/C/IRQ/4-6. http://docstore.ohchre.org

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية